الأمم المتحدة S/2010/5

مجلس الأمن

Distr.: General
5 January 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم، على فترات منتظمة، تقارير عن تنفيذ البعثة ولايتها. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة والتطورات ذات الصلة في الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ثانيا – الوضع السياسي وأولويات البعثة

٢ – أحطتُ مجلس الأمن علما، في جميع تقاريري لعام ٢٠٠٩، بالتعديل التدريجي لوجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولشكلها العام ولأولوياتها، نتيجة للظروف المتغيرة على أرض الواقع، منذ إعلان استقلال كوسوفو ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في جميع أرجاء كوسوفو. وما زال الهدف الاستراتيجي للبعثة هو تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، من خلال التعامل مع جميع الطوائف في كوسوفو، وكذا في بريشتينا وبلغراد، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وخلال هذه الفترة، واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم الدعم لطوائف الأقليات والتشجيع على المصالحة، وتيسير الحوار والتعاون الإقليمي. ومضت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في أداء دورهما الهامين في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٣ – وانسجاما مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن، المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، (S/PRST/2008/44)، ومع تقريري، المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، (S/2008/692)، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون العمل في ظل السلطة العامة وفي إطار نهج الأمم المتحدة المحايد إزاء مسألة وضع كوسوفو. وتقوم بعثة الأمم

الرجاء إعادة الاستعمال

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)، على نحو منتظم، بتبادل المعلومات وبالتنسيق الفعال على الصعيد العملياتي وعلى الصعيد الاستراتيجي.

٤ - وعقدت محكمة العدل الدولية جلسات استماع عامة، في الفترة من ١ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر، بشأن مسألة ما ''إذا كان إعلان مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد موافقا للقانون الدولي'' (طلب إصدار فتوى)، عملا بقرار الجمعية العامة ٣/٦٣. وعرضت وفود من بلغراد وبريشتينا وجهات نظرها أمام المحكمة في ١ كانون الأول/ديسمبر. وإضافة إلى ذلك، شارك ممثلو ٢٧ دولة في المداولات الشفوية ومنهم ممثلو جميع الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن.

٥ - منذ صدور تقريري الأخير، المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، (S/2009/497)، اعترفت دولتان أخريان بكوسوفو، ليصل إجمالي العدد إلى ٦٤ دولة. وأعطت جمعية كوسوفو موافقتها على ميزانية كوسوفو لعام ٢٠١٠، التي بلغت ١,٤٦ بليون يورو، والتي تعكس زيادة بنسبة ٦ في المائة على ميزانية عام ٢٠٠٩.

٦ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت سلطات كوسوفو انتخابات رؤساء البلديات وأعضاء مجالس البلديات. و لم تشارك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنظيم هذه الانتخابات. وخلص المراقبون الدوليون إلى أن هذه الانتخابات تقيدت بالمعايير الديمقراطية رغم وجود بعض المخالفات.

٧ - وعقب الجولة الأولى من الانتخابات، أعرب حزب كوسوفو الديمقراطي، أكبر حزب في حكومة كوسوفو الائتلافية، عن رغبته في العثور على شريك ائتلافي آخر بدلا من رابطة كوسوفو الديمقراطية، التي تبين أنها منافسه الرئيسي في الانتخابات. وبعد ذلك، جدد كل من حزب كوسوفو الديمقراطي ورابطة كوسوفو الديمقراطية الالتزام لمواصلة الائتلاف الحكومي الراهن. وفي تطور منفصل، ادعى أعضاء حزب معارض بأن شخصا، يدّعي بأنه كان مدرجا على جدول مرتبات جهاز مخابرات سابق، كان يديره حزب كوسوفو الديمقراطي، قد ارتكب أعمالا إجرامية، منها قتل خصوم سياسيين. وأعلنت سلطات كوسوفو أن القانون سيأخذ مجراه بشأن تلك القضية، وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بوضع المشتبه به رهن الإقامة الجبرية. ومع أن القضية قد أثارت، على ما يبدو، الرأي العام، فإنها لم تكن لها آثار تذكر على الجولة الثانية من انتخابات رؤساء البلديات.

ثالثا – التعامل مع بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

٨ – واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسير إشراك جميع الأطراف للوصول إلى حلول عملية للقضايا ذات الاهتمام المشترك. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، التقى ممثلي الخاص وكبار مديريه، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بلغراد، في تشرين الثاني/نوفمبر، بالرئيس الصربي بوريس تاديتش، والتقوا، في مرات كثيرة، مع كبار المسؤولين الصربيين الآخرين، الذين واصلوا إبداء تعاون كامل. وواصل خبراء الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إجراء مناقشات تقنية مع السلطات الصربية في مجال سيادة القانون، وهم يُبقون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على علم، بصورة منتظمة، بما انتهوا إليه من النتائج.

٩ – وحدث تحسن في علاقات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع سلطات كوسوفو، التي آثرت الحفاظ على اتصالات جد محدودة مع ممثلي الخاص خلال الأشهر المنصرمة. فقد اجتمع ممثلي الخاص في بريشتينا، وعلى هامش الاجتماعات الدولية بعدد من كبار مسؤولي كوسوفو، ومنهم الرئيس سيديو، في تشرين الأول/أكتوبر، ورئيس الوزراء تاتشي، في كانون الأول/ديسمبر.

١٠ – وعلى الرغم من التعاون مع جميع الأطراف، فإنه ثبت أن الوصول إلى اتفاق هو أمر صعب، في مجالات من مثل العدل والجمارك والتراث الثقافي. ومضت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في بذل جهودها للوصول إلى حلول دائمة لحماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو. ففي أيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثلي الخاص ومسؤولو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بمناقشة هذه المسألة مع السلطات في بلغراد. كما قامت البعثة المذكورة باتصالات واسعة النطاق بأصحاب المصلحة الرئيسيين، وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي، الذي قام بدور ريادي في هذا المجال. وضمنت الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي بحثا عن صيغة بشأن التراث الثقافي، تحقيق تقدم كبير، يمكن أن يُفضي، في خاتمة المطاف، إلى اتفاق في بريشتينا وبلغراد.

رابعا – شمال كوسوفو

١١ – استمر مكتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في ميتروفيتشا في العمل وسيطا بين رؤساء بلديات صرب كوسوفو وطائفة ألبان كوسوفو في الشمال. ووفر وجود بعثة الأمم المتحدة المذكورة لصرب كوسوفو قناة اتصال مع السطات في بريشتينا، عند الضرورة. وكذلك عمل المكتب جسرا بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون والقادة

السياسيين المحليين، الذي يرفض بعضهم وإن لم يكن بنفس القدر من الشدة من ذي قبل، الاتصال مباشرة مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وعين الاتحاد الأوروبي السفير الإيطالي لدى كوسوفو ليقوم بمهمة تيسير أنشطة الاتحاد الأوروبي في الشمال وتنسيقها.

١٢ - ولوحظت تطورات إيجابية بشأن عودة ألبان كوسوفو إلى منطقة كروا فيتاكو/برديابي في الجزء الشمالي من متروفيتشا، التي شهدت عنفا خلال أشهر الصيف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتركت كلتا الطائفتين في جهود تعمير ديارهما سلميا فيما واصل فرادى الملاك من ألبان كوسوفو، وسلطات بلدية متروفيتشا الاتصال على نحو إيجابي بإدارة بعثة الأمم المتحدة في متروفيتشا لمعالجة المسائل العالقة ذات الصلة بالعائدين.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت التوترات بشأن الإمداد بالكهرباء في الشمال، بما في ذلك فصل بلديات الجزء الشمالي من شبكة شركة الطاقة في كوسوفو، لتحل محلها شركة صناعة الطاقة الكهربائية في صربيا. واسترعت هذه المسألة الاهتمام العام وأججت المخاوف من آثار محتملة في عدد من الأوساط. وما زالت المشاورات التشغيلية بين شبكة شركة الطاقة في كوسوفو وشركة صناعة الطاقة الكهربائية في صربيا جارية من أجل الوصول إلى حل مرض أطول أجلا، لولاه يبقى احتمال عدم الاستقرار.

١٤ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت صربيا انتخابات فرعية في بلدية تقع في أقصى الشمال في كوسوفو، ليبوتسافيك/ليبوتسافيتش، لملء الشواغر التي نشأت بعد تنحية حكومة البلدية التي انتُخبت في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨. ولم تشارك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنظيم تلك الانتخابات التي لم يدع إلى إجرائها ممثلي الخاص. وصرحت سلطات كوسوفو بأنها لن تعترف بهذه الانتخابات. ومن جهة أخرى، لم يكن للانتخابات التي نظمتها سلطات كوسوفو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أي أثر سياسي على الشمال، التي لم يكد يكون فيها أي مقترعين من صرب كوسوفو.

خامسا - الانتخابات واللامركزية

١٥ - لقد شكلت انتخابات أعضاء البلديات ورؤسائها التي نظمتها سلطات كوسوفو خطوة هامة في عملية ''اللامركزية''. ذلك أن الانتخابات قد أُجريت في ٣٦ بلدية، أي أكثر بـ ٦ بلديات من عدد البلديات في الانتخابات المحلية التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وشملت الوحدات البلدية النموذجية السابقة ألا وهي يونيك، وماموشي/ماموشا، وهاني أي إليزيت/الجنرال يانكوفيتش، التي تعتبر الآن بلديات كاملة،

وبلديات كوسوفو الجديدة ذات الأغلبية الصربية ألا وهي غراتشانيتسا/غرانشانيتسي وكلّوكوت/كلوكوت ورانيلّوغ/رانيلوغ ونوفوبيردي/نوفو بردو. وأرجئت الانتخابات للبلديات الجديدة المتوخاة في شمال متروفيتشا، وبارتييش/بارتيس لعدم إحراز تقدم كاف لكسب التأييد للامركزية في هذه المناطق.

١٦ - وتولت لجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو التنظيم المباشر لانتخابات ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ووفرت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعم التقني إلى لجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو في الأعمال التحضيرية للانتخابات، وإلى اللجنة الفرعية المعنية بالشكاوى والطعون الانتخابية في إعداد الإجراءات بتجهيز الشكاوى، لكن لم يكن لها أي دور في عملية عد الأصوات وأنشطة يوم الانتخابات.

١٧ - وجرت الانتخابات من دون وقوع حوادث تذكر. وقدمت الكيانات السياسية التي رشحت نفسها في الانتخابات حوالي ١٥٠ شكوى إلى اللجنة الفرعية المعنية بالشكاوى والطعون الانتخابية بعد انتهاء الجولة الأولى من عملية الاقتراع، تدّعي فيها بارتكاب مخالفات للإجراءات في بعض مراكز الاقتراع، وتطعن في صحة بعض النتائج المعلنة من قبل لجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو. وبعد النظر في هذه الشكاوى، ألغت اللجنة الفرعية المعنية بالشكاوى والطعون الانتخابية نتائج ١٥ مركز اقتراع من ٢٥٦ ٢ مركزا وهو إجمالي عدد مراكز الاقتراع. ودعي المصوتون المقيمون خارج كوسوفو، ومنهم المشردون داخليا، إلى التقدم بطلباتهم إلى برنامج التصويت عن طريق البريد. وبحلول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ إجمالي عدد أوراق الاقتراع المرسلة عن طريق البريد ٣٣٨ ورقة.

١٨ - وراقب الانتخابات زهاء ٠٠٠ ٢٣ مراقب، كان ٦٠٠ منهم مراقبين دوليين. وأصدرت الشبكة الأوروبية لمنظمات رصد الانتخابات، وهي أكبر بعثة دولية لرصد هذه الانتخابات، بيانا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تنوه فيه بأن الانتخابات ''قد جرت في جو هادئ ومنظم شابته بعض المخالفات للإجراءات المرعية''. وخلصت الشبكة الأوروبية لمنظمات رصد الانتخابات إلى أن الانتخابات المذكورة قد استوفت كثيرا من المعايير الدولية للانتخابات، وأن لجنة الانتخابات المركزية أبدت ''مستوى عاليا من الالتزام أثناء الأعمال التحضيرية للانتخابات''.

١٩ - وحقق الحزبان الألبانيان الرئيسيان في كوسوفو، وهما حزب كوسوفو الديمقراطي ورابطة كوسوفو الديمقراطية، تحسنا طفيفا في دعمهما الانتخابي، فيما فقدت أحزاب المعارضة المتمثلة في رابطة دردانيا الديمقراطية وتحالف كوسوفو الجديد، بعض دعمها؛ فيما ضاعف التحالف من أجل مستقبل كوسوفو عدد مؤيديه.

٢٠ - وصرحت سلطات بلغراد مرارا قبل إجراء الانتخابات بأنه لا توجد ظروف تفضي إلى تمكين صرب كوسوفو من التصويت؛ وبأن الانتخابات لا تنسجم وأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبأنها لن تدعو صرب كوسوفو إلى التصويت. غير أن الرئيس الصربي أوضح أن الحكومة الحالية لن تضم صرب كوسوفو الذين اختاروا المشاركة. وأهاب مؤتمر رابطة بلديات ومستوطنات الصرب في كوسوفو وميتوهيا بصرب كوسوفو أن يقاطعوا هذه الانتخابات انطلاقا من أن المشاركة قد تعني ضمنا اعترافا بإعلان كوسوفو الاستقلال.

٢١ - وشارك صرب كوسوفو جنوب نهر إيبار في الانتخابات بأعداد أكبر من أعدادهم في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ففي البلديتين اللتين يهيمن عليهما صرب كوسوفو وهما نوفوبيردي/نوفو بردو وشتيربتشي/شتيربتسي، وفي البلديات المنشأة حديثا، ألا وهي غراجهانيتسا/غراجهانيتسه، وكلّوكوت/كلوكوت، ورانيلّوغ/رانيلوغ، صوت ٠٢٢ ٦ شخصا في الجولة الأولى. وحسب لجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو، كانت نسبة المقترعين - التي لا تحدد حسب العرق/الإثنية - في غراجهانيتسا/غراجهانيتسه، وكلّوكوت/كلوكوت، ونوفوبيردي/نوفو بردو، ورانيلّوغ/رانيلوغ حوالي ٢٣ و ٢٥ و ١٣ و ٢٥ في المائة، على التوالي، في الجولة الأولى. وفي وشتيربتشي/شتيربتسي، شهدت انتخابات رؤساء البلديات في دورة التصفية زيادة كبيرة في نسبة أصوات الناخبين: إذ ارتفعت من ٣٠,٩١ في المائة في الجولة الأولى إلى نسبة أولية يقال إنها بلغت ٥٤,٢٦ في المائة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وقد هيمن الحزب الليبرالي المستقل على الانتخابات في بلديات صرب كوسوفو، فانتخب رئيس البلدية في كل منها (غراجهانيتسا/غراجهانيتسا وكلّوكوت/كلوكوت ورانيلوغ/رانيلوغ وشتيربتشي/شتيربتسي. ومن ناحية أخرى، كانت نسبة المقترعين لا تذكر في البلديات الواقعة في الشمال، ألا وهي زوبين بوتوك وزفيجهان/زفيجهان زفيكان، وليبوسافيك/سافيتص، وكذا في شمال ميتروفيتشا.

سادسا - الأمن

٢٢ - ويبقى الوضع الأمني العام في كوسوفو هادئا نسبيا وهشا أحيانا. فقد كانت الحملة الانتخابية التي بدأت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر واستمرت حتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حملة سادها السلام، رغم وقوع بعض الحوادث بدوافع سياسية، بما في ذلك التخريب والسرقة والاعتداء. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض أفراد وحدة الحماية الخاصة لرئيس وزراء كوسوفو لاعتداء من جماعة من مؤيدي التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، إذ رشقوا أفراد وحدة الحماية بوابل من الحجارة وبالبيض، حين كانوا يرافقون رئيس الوزراء أثناء خروجه من تجمع سياسي في ديجهان/ديجهاني. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقيت

قنبلة يدوية على مشغل، يملكه مرشح لرئيس بلدية زفيجهان/زفيجهان، ولم تقع، حسب ما قيل، إلا أضرار مادية. وفي اليوم نفسه، وفي ميتروفيتشا، فتح رجال مجهولون النار على مركبة تابعة لمرشح لرئيس بلدية تابع للتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، لكنه لم يُصب بأذى. ولم يُبلَّغ عن وقوع حوادث أمنية تُذكر في يوم إجراء الانتخابات. وفي حادث له صلة بالانتخابات، وقع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في جياكوفيتها/غاكوفه، أصيبت مكاتب رابطة كوسوفو الديمقراطية بأضرار ودُمرت محفوظاتها نتيجة لما يشتبه في أنه حريق متعمد.

٢٣ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض أحد ألبان كوسوفو من جاكوفيتسا/غاكوفه للضرب المبرح على أيدي أشخاص مجهولين قرب الجسر الرئيسي في شمال ميتروفيتشا، وفي اليوم ذاته، وفي حادث منفصل، اعتُدي على اثنين من ألبان كوسوفو من سكان ميتروفيتشا في الجزء الشمالي من المدينة؛ أصيب أحدهما بجروح بدنية بليغة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق ركاب مركبة، تحمل لوحة تسجيل كوسوفو، النار عشوائيا على مارة في منطقة الأبراج الثلاثة التي تعج بأشخاص من مختلف الأجناس، في شمال ميتروفيتشا، ولم يُبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

٢٤ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، وفي غيليلان/غنيلان، أُلقيت قنبلة مخلوط مولوتوف على مركبتين فارغتين تابعتين لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، فاشتعلت إحداهما نتيجة لذلك. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أطلقت النار من جهة غير معلومة على قافلة مركبات تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المذكورة، كانت تتجه نحو البوابة ٣١ في شمال كوسوفو، لكن لم يُبلّغ عن وقوع إصابات. وأحرق عدد كبير من مركبات بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وبعض المركبات التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال هذه الفترة.

٢٥ - وانخفض عدد الحوادث التي تمس طوائف الأقليات، على ما يبدو، بالمقارنة مع العام المنصرم، ووقعت أبرز الحوادث، التي تمس طائفة صرب كوسوفو، في بلدية غيليلان/غنيلان. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، شبّت النار في حرم شركة التلفزيون الصربي؛ المسماة ''TV Plus''، قرب شيلوفه/تيلوفو. وألحقت النار أضرارا كبيرة بشبكة تيلينور صربيا للهاتف وبشبكة تيليكوم صربيا. وتسببت في تعطيل خطوط الاتصال في قرى صرب كوسوفو في الجنوب الشرقي من كوسوفو. ونددرئيس بلدية غيليلاني/غنيلاني علنا بالحادث في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قذف مجهولون جهازا متفجرا على مجمع أسرة ناشط من ناشطي حزب صربيا الديمقراطي ووزير سابق في كوسوفو وألحق الانفجار أضرارا بالمنزل، لكن لم يبلّغ عن وقوع إصابات بقاطني المنزل.

سابعا – سيادة القانون

٢٦ – ما انفك مكتب اتصال سيادة القانون التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ينعم بتعاون طيب على الصعيد التقني مع وزيري العدل والشؤون الداخلية.

٢٧ – وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أصدر وزير العدل تعليمات إدارية بشأن المساعدة القانونية الدولية. وعلى الرغم من أن التعليمات الإدارية تنص على أن تقدم وزارة العدل بالنظر مباشرة في جميع طلبات المساعدة القانونية الدولية فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو واصلت العمل كميسر.

٢٨ – وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بتعاون وثيق مع سلطات كوسوفو، تقديم خدمات التصديق للمقيمين بصفة اعتيادية في كوسوفو الذين يطلب منهم أن يقدموا مثل هذه الوثائق المصدقة من السلطات المختصة خارج كوسوفو. وتشمل هذه الخدمات، في المقام الأول، التصديق على وثائق الوضع المدني والتقاعد ووثائق أكاديمية. وما زالت هناك بعض الصعوبات التي تتم مواجهتها بشأن التصديق على الوثائق الأكاديمية.

٢٩ – وقدم عدد متزايد من صرب كوسوفو طلبات للحصول على بطاقات الهوية ووثائق أخرى للوضع المدني واستلمها الكثير منهم. ذلك أنه، حسب ما تقوله سلطات كوسوفو، وصل عدد صرب كوسوفو الذين حصلوا على تلك البطاقات التي كانت قد صدرت لأول مرة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٤٨٢ ١٠. ووصل العدد الإجمالي لصرب كوسوفو الذين حصلوا على لوحات تسجيل كوسوفو لمركباتهم إلى ٤٥٥ ١.

٣٠ – وتم الانتهاء من وضع توصيفات الوظائف لنواب مدير شرطة كوسوفو. وسيكون نائب المدير العام من صرب كوسوفو مسؤولا، في جملة أمور، عن تقييم الأداء التنظيمي للشرطة، والمراجعة والتفتيش الداخلي، والتعامل مع قضايا الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان، وتخطيط وتنسيق أنشطة الشرطة من جميع الطوائف، وتشجيع اندماجها في أجهزة شرطة كوسوفو.

٣١ – وتُبقي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على خبير في شؤون الطب والأدلة الجنائية لتكفل التعاون على الصعيد التقني مع المكتب المعني بالأشخاص المفقودين وتحقيقات الأدلة الجنائية. ذلك أنه، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المكتب ٣٧ عملية ميدانية، أسفرت عن اجتثاث ١٨ جثة. وإضافة إلى ذلك، أُعيد رفات ١٩ جثة إلى أسر الضحايا. وكذلك شاركت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في أعمال الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين والفريق الفرعي العامل المعني

بتحقيقات الأدلة الجنائية المشتركين بين بريشتينا وبلغراد، اللذين ترأسهما لجنة الصليب الأحمر الدولية، بموافقة جميع الأطراف المعنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت جلسة واحدة للفريق الفرعي العامل المعني بتحقيقات الأدلة الجنائية، وجلسة واحدة للفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين.

ثامنا – العائدون

٣٢ – لا يزال عدد العائدين قليلا رغم الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لتشجيعهم على العودة. ذلك أن العدد الكلي للعائدين طوعا من أفراد الأقليات من أماكن التشرد داخل كوسوفو وصربيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والبوسنة والهرسك، في الفترة بين شهري كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر هذا العام قد وصل إلى ١ ٠١٥ عائدا. وحسب إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد ٣٣٣ مشردا من أفراد طوائف الأقليات إلى كوسوفو في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، مقابل ١٣٥ شخصا عادوا خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وتشمل هذه الأرقام ١٤٨ من صرب كوسوفو و ١٦٢ من طوائف روما وأشكاليا ومصريي كوسوفو، و ١٨ من غوراني كوسوفو و ٥ من بشناق كوسوفو.

٣٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعيد قسرا ٨٣١ شخصا – منهم ٦٨٥ شخصا من ألبان كوسوفو و ١٤٦ شخصا من طوائف أخرى – إلى كوسوفو من غرب أوروبا، بالمقارنة مع ٥٧٦ شخصا في الفترة نفسها من العام الماضي. واعتبرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٤٩ شخصا من هؤلاء الأشخاص الـ ٨٣١، هم في حاجة إلى حماية. وبذا يصل العدد الكلي للعائدين قسرا إلى كوسوفو في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٦٧٤ ٢ شخصا.

٣٤ – وكذلك ازداد عدد أنشطة الاتصال والتوعية التي تستهدف جماعات المشردين في مسعى لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن العودة إلى كوسوفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك نحو ٢٥٧ شخصا في ٢٤ ”زيارة معاينة“. وقد أتاح هذا لهم فرصة لزيارة ممتلكاتهم وإجراء تقييم مباشر للظروف القائمة في المجتمعات المحلية المستقبلة. وإضافة إلى ذلك، شارك ٢٥٠ شخصا في ٨ ”زيارات إبلاغ“ إلى مناطق تشردهم في صربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكذلك في كوسوفو.

تاسعا – التراث الثقافي الديني

٣٥ – واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسير الأعمال التي تقوم بها لجنة تنفيذ أعمال التعمير، بالتنسيق مع مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية، بما يكفل المشاركة في عملية التعمير من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين: وزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو، والكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومعاهد حماية النُصُب والمعالم في بلغراد وبريشتينا. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر، أصبحت لجنة تنفيذ أعمال التعمير جزءا من برنامج جديد مشترك بين المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا يهدف إلى دعم تعزيز التنوع الثقافي في كوسوفو.

٣٦ – وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، طرحت لجنة تنفيذ أعمال التعمير عطاءات جديدة لتعمير ثلاثة مواقع أرثوذكسية صربية تضررت أو دُمرت نتيجة أعمال العنف بين الطوائف في عام ٢٠٠٤، ألا وهي كنيسة سانت جورج في بريزرن ومجمع كنيسة سانت جون المعمداني بييه/بيتش، ودير ديفيتش في سكندراي/سربيسا. وأعادت سلطات كوسوفو تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٥٣٤ يورو من ميزانية عام ٢٠٠٩، لم يكن قد أُنفق، لحسابات لجنة تنفيذ أعمال التعمير مباشرة. وسوف تُستخدم الأموال لإنجاز عمليات التعمير في عام ٢٠١٠.

٣٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض عدد من مواقع التراث الثقافي والديني للتخريب، بما في ذلك تدنيس شواهد الأضرحة في مقابر أرثوذكسية في بلديات سوهاريكيه/سوفا ريكا، وسكندراي/سربيسا، وكلينيا/كلينا، ورسمت شعارات مهينة على جدران كنائس أرثوذكسية، منها كنيسة سانت بيتكا في لابلي سيله/لابلي سيلو قرب بريشتينا ودير زوجيشتشي قرب راهوفيتش/أوراهوفاتش. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عُثر على ذخيرة غير منفجرة في مقبرة أرثوذكسية في ستارو غراتشكو/غراتشكه إيه فيتير وأبطلت مفعولها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وتعرضت الكنسية الأرثوذكسية الصربية، التي رُممت مؤخرا في دونيا بودريغا/بودريكه إيه بوشتمي في بلدية غيليلاني/غينياني، للسطو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٨ – واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعزيز إرساء الحوار بين شركة الطاقة في كوسوفو والكنيسة الأرثوذكسية الصربية للوصول إلى حل دائم يمكّن الشركة المذكورة من إعادة إمداد طوائف الرهبان والأديرة في جميع أرجاء كوسوفو بالطاقة الكهربائية. وتقوم القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بالأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء ”فك تدريجي“ للأمن الثابت عن مواقع التراث الثقافي التي دأب جنود القوة الأمنية الدولية في كوسوفو على حراستها على الدوام بانتظار الموافقة من مجلس شمال الأطلسي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن المتوقع تسليم سلطة حماية هذه المواقع إلى شرطة

كوسوفو فيما تواصل القوة الأمنية الدولية تحمل المسؤولية عن توفير البيئة العامة الآمنة حول تلك المواقع.

عاشرا – القضايا المتعلقة بالطوائف

٣٩ – تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم الدعم لسلطات كوسوفو، بتنسيق وتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، لمعالجة الأخطار الصحية البالغة الخطورة التي يتعرض لها المشردون داخليا من طوائف الروما وأشكاليا والمصريين المقيمين في مخيمي أوستيرودي وتشيمسين لوغه/تشيمسين/لوغ بسبب التلوث بمادة الرصاص في الشمال. وضاعفت بعثة الأمم المتحدة جهودها المبذولة للتواصل مع قادة الطوائف في جميع المخيمات المتأثرة، من خلال اجتماعات تنسيقية وزيارات مشتركة استطلاعية للمواقع، تشجيعا على تحقيق المزيد من المشاركة في الوصول إلى حلول وتدابير مؤقتة ودائمة من أجل إغلاق المخيمات في نهاية المطاف.

٤٠ – وأتاحت الفترة الانتخابية الفرصة لقادة ألبان كوسوفو للتواصل مع الطوائف غير ذات الأغلبية، وقامت السلطات في معظم البلديات المختلطة في أرجاء كوسوفو بأنشطة التواصل مع طائفة صرب كوسوفو من أجل إقناعها بالمشاركة في الانتخابات المحلية. ففي كلينيا/كلينا، التقى رئيس البلدية بقادة صرب كوسوفو للإعراب عن استعداده للعمل مع ممثلي جميع الطوائف، ودعاهم إلى المشاركة في الانتخابات المحلية كوسيلة لتعزيز دورهم في عملية صنع القرارات. وفي بييه/بيتش، أجرى رئيس البلدية لقاءات مع صرب كوسوفو في غوراجديفتش/غوراجديفاتش عارضا عليهم مناصب بلدية عليا شريطة مشاركتهم في الانتخابات. ففي راهوفيتش/أورهافاتش، حيث كانت مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات المحلية التي جرت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كبيرة نسبيا، عقد نائب رئيس البلدية لشؤون الطوائف رئيس مكتب شؤون طوائف البلدية عدة اجتماعات منفصلة مع صرب كوسوفو.

حادي عشر – حقوق الإنسان

٤١ – في أواخر أيلول/سبتمبر، استقال المدير العام لإذاعة وتلفزيون كوسوفو – محطة الإذاعة العامة في كوسوفو ملمحا إلى ضغوط كابدها على مدى ثمانية أعوام من الخدمة. وأعربت مجموعات محلية ودولية عن خشيتها من أن تكون الاستقالة قد جاءت نتيجة لضغط سياسي لا داعي له، كما أن اتحاد الإذاعات الأوروبية اتهم سلطات كوسوفو بإخضاع إذاعة وتلفزيون كوسوفو لتدخل سياسي واقتصادي لا هوادة فيه. وفندت سلطات كوسوفو

الادعاءات بقولها إن محطة إذاعة وتلفزيون كوسوفو لم تكن تخضع لسيطرة الحكومة أو أي حزب سياسي، وأنها قد بثت برامج تنطوي على نقد لاذع للحكومة.

٤٢ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، خلصت محكمة مقاطعة بريشتينا إلى أن الأعضاء الثلاثة السابقين في جيش تحرير كوسوفو، المعروفين بمجموعة لابيي، قد ثبتت إدانتهم بجرم تعذيب ومعاملة لاإنسانية لسجناء في معسكر قرب بودوجيفه/بوديفو. وانتقد عدد من كبار مسؤولي كوسوفو القرار علنا، مثيرين مخاوف من تدخل سياسي في الإجراءات القانونية.

٤٣ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قامت سلطات كوسوفو بحملة تلفزيونية، أحست بالحاجة لها، لترويج قانون مكافحة التمييز. وتركزت المرحلة الأولى من الحملة على السن، والتوجه الجنسي، من بين أقل أسباب التمييز فهما.

٤٤ - وأصدرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التوجيه الإداري رقم ١/٢٠٠٩ من أجل تنفيذ القاعدة التنظيمية رقم ١٢/٢٠٠٦ بشأن إنشاء فريق استشاري لحقوق الإنسان. ويحدد التوجيه الإداري ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ موعدا نهائيا لتقديم الشكاوى إلى الفريق الاستشاري المعني بحقوق الإنسان، ويوضح المسائل المتعلقة بمقبولية الشكاوى، وتعيين واستقالة أعضاء الفريق، وإجراء جلسات الاستماع العامة. وحتى الآن، تلقى الفريق قضايا بلغ مجموعها ٤٨٢ قضية، ما زال ٤٥٢ منها قيد النظر، وأُغلقت ٣٠ منها.

ثاني عشر - التمثيل الخارجي

٤٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسير إشراك كوسوفو في المنتديات الدولية والإقليمية. وكانت سلطات كوسوفو قد أكدت من جديد موقفها المتمثل في أن من حقها دون غيرها أن تشارك في المنتديات الدولية والإقليمية من دون وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، غير أن هذه السلطات، في الحالات التي كانت مشاركتها، خلافا لذلك، غير ممكنة، شاركت إلى جانب ممثلي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كان عدد اجتماعات الآليات الدولية والإقليمية أعلى بكثير منه في الأعوام السابقة. فيسرت البعثة المذكورة مشاركة كوسوفو في أكثر من ٢٥ اجتماعا، شمل طائفة من القضايا، بما فيها شؤون الطاقة والتجارة والنقل والعدل والشؤون الداخلية والتراث الثقافي. ونظرا لما للتعاون الإقليمي من أهمية خاصة لتنمية واستقرار كوسوفو والمنطقة بأسرها، فقد نال دور البعثة التيسيري تقديرا واسع النطاق لدى المنظمات المستضيفة ولدى المشاركين.

٤٦ - ولم يُعثر بعد على حل تستطيع كوسوفو بموجبه المشاركة في المدرسة الإقليمية للإدارة العامة، الأمر الذي أسفر عن خسارتها المساعدة المالية المقدمة إلى المدرسة المذكورة، بما في ذلك سبل الوصول إلى مشاريعها والاستفادة منها. كما أن سلطات كوسوفو رفضت المشاركة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

ثالث عشر - ملاحظات

٤٧ - منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، لاحظت اعترافا متزايدا من جانب جميع أصحاب المصلحة بوجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المعاد تشكيله وبالدور المفيد الذي تضطلع به البعثة على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وإنني إذ ألاحظ أن بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو تسنمت مسؤولياتها في مجال سيادة القانون في كوسوفو منذ عام مضى، يسرني أن ألاحظ أيضا تنامي العلاقة الإيجابية القائمة بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي. وإنني لعلى ثقة أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي في جميع المسائل المتصلة بكوسوفو سيمضي قدما وأن دوره في المنطقة سوف يتسع.

٤٨ - وقد واصل ممثلي الخاص، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، التعامل مع بلغراد وبريشتينا في السعي لإقامة تعاون عملي في المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولا يزال تعامل البعثة مع بلغراد يتيح فرصا لإجراء حوار حسن النية ولوضع حلول لمجموعة من المسائل. وأرحب أيضا بالإشارات الإيجابية التي أطلقتها سلطات كوسوفو بشأن إدخال مزيد من التحسينات على العلاقات مع بعثة الأمم المتحدة.

٤٩ - غير أن مدى التقدم الملموس في تنفيذ ترتيبات عملية كان أقل عما كنت أتوقع. وأشعر بخيبة أمل بوجه خاص إزاء عدم التوصل لغاية الآن إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية خاصة بالتراث الثقافي وهي آلية تهم جميع الأطراف وقد نوقشت باستفاضة على مدى عدة أشهر. ولهذا، فإنني أحث على التحلي بمزيد من المرونة والواقعية في تناول هذه المسألة البالغة الأهمية وإنني على استعداد لدعم أي مبادرات بناءة يتخذها الاتحاد الأوروبي في هذا المضمار، بما في ذلك تعيين مبعوث.

٥٠ - وأتوقع بالمثل أن تجد بلغراد وبريشتينا سبلا لتنحية الاعتبارات المتعلقة بالوضع القانوني جانبا، ولا سيما في سعيهما لإقامة تعاون إقليمي. وأحثهما على التحلي بالمرونة في سعيهما لتحديد طريقة عمل بشأن اشتراك كوسوفو في الآليات الإقليمية والدولية والمنتديات التي تتسم بأهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والديمقراطية وفي الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. وأشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥١ - وقد جرت انتخابات رؤساء البلديات ومجالس البلديات التي نظمتها سلطات كوسوفو في مناخ سلمي و لم تتسبب في زيادة حدة التوترات بين السكان. وألاحظ أن المراقبين الدوليين خلصوا إلى أن تلك الانتخابات تقيدت بالمعايير الديمقراطية. وألاحظ أيضا أن رئيس صربيا أوضح أن بلغراد، ولئن كانت لا تؤيد اشتراك صرب كوسوفو في الانتخابات، لن تَصِم صرب كوسوفو الذين اختاروا المشاركة فيها.

٥٢ - وفيما يسري تناقص حدة التوترات بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو تناقصا ملحوظا في جماعات كوسوفو الشمالية التي تضم كروت فيتاكوت/برديان، فإن الحالة في كوسوفو الشمالية لا تزال هشة. ذلك أن الحوادث بين الطوائف العرقية لا تزال تقع في ميتروفيتشا الشمالية، وهو أمر يدعو إلى القلق.

٥٣ - ومما يدعو إلى القلق أيضا قلة عدد العائدين وتباطؤ وتيرة العودة. وعلى الرغم من عدم الرغبة في التقليل من أهمية الجهود المبذولة في هذا المجال لغاية الآن، فإنني أود التشديد على ضرورة مضاعفة الجهود لمعالجة الأسباب الكامنة وراء قلة عدد العائدين، وتجنب تسييس محنة المشردين الراغبين في العودة إلى ديارهم.

٥٤ - وأود أن أعرب عن تقديري وامتناني العميق لممثلي الخاص لامبرتو زانيير لجهوده الدؤوبة والطيبة للتعامل مع جميع الأطراف لدفع عجلة التعاون والمصالحة، والمساعدة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. وأود أيضا أن أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتفانيهم المتواصل في أداء العمل والتزامهم بكوسوفو وبأهداف الأمم المتحدة.

٥٥ - وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة القدامى في كوسوفو - الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لدعمهم المستمر لبعثة الأمم المتحدة، للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتعاونهم معها.

المرفق الأول

تقرير مقدم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الاضطلاع بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون وتطبيق ولايتها التنفيذية وفقا لولايتها. وأتمت البعثة مشاورات مع نظرائها في كوسوفو بشأن المرحلة الثانية من أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة، المتوخاة استنادا إلى التوصيات المبينة في التقرير المتعلق بنتائج الأشهر الستة الأولى من الأنشطة ذات الصلة بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة، وأفرقة عمل مختارة، وقدمت التدريب لها، وبدأت تنفيذ المرحلة الثانية، بدعم كامل من سلطات كوسوفو.

وأُحرز تقدم كبير في المحاكمات وتجهيز القضايا، بما فيها تلك التي ورثتها بعثة الاتحاد الأوروبي من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وركز مدعو ومحققو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إجراءاتهم على عدد من قضايا الجرائم المنظمة وجرائم الحرب على اعتبارها مسألة ذات أولوية. وترأس قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي جلسات محاكمات عديدة، بما فيها عدة محاكمات لجرائم مرتكبة بدوافع عرقية وجرائم حرب. وزادت بعثة الاتحاد الأوروبي وجودها في شمال كوسوفو، حيث أسهمت في إنشاء دار للاتحاد الأوروبي. وتم، بإشراف بعثة الاتحاد الأوروبي، إعداد قائمة جرد لملفات القضايا في محكمة المقاطعة في شمال ميتروفيتشي/ميتروفيتشا. ومضت بعثة الاتحاد الأوروبي في رصد إعادة الإدماج في شرطة كوسوفو لـ ٣١٨ من ضباط وعناصر شرطة صرب كوسوفو، كانوا قد أُوقفوا مؤقتا عن الخدمة، ليعودوا إلى العمل في حزيران/يونيه. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أنجز المكتب المعني بالمفقودين وتحقيقات الأدلة الجنائية، الذي تشترك في إدارته البعثة وأحد مسؤولي كوسوفو، تشريح ٢٩ جثة أخرى من جثث ضحايا جرائم الحرب، وتشريح ٦٥ جثة جديدة. وقامت بتسليم رفات ٢١ جثة إلى أسرهم.

وواصلت جمارك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو استنساخ البيانات عن حركة سير مركبات النقل التجاري عند البوابتين ١ و ٣١ في شمال كوسوفو، ووسعت نطاق هذا النشاط ليشمل البضائع المنقولة إلى شمال كوسوفو بالقطارات.

٢ - الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

لمحة عامة

في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ عدد ملاك بعثة الاتحاد الأوروبي ٢ ٧٠٧ موظفين (١ ٦٨١ موظفا دوليا و ١ ٠٢٦ موظفا محليا). وواصلت البعثة تنفيذ أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون في كل أرجاء كوسوفو. وكذلك نهضت البعثة بولايتها التنفيذية. وتعاونت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تعاونا وثيقا مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما في ذلك في ما يتعلق بتبادل المعلومات وبالقضايا في شمال كوسوفو، ونسقت البعثة أيضا أنشطتها مع الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الأخرى في كوسوفو وفي المنطقة.

وأظهر نظراء بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، المعنيون في الجانب الكوسوفي بسيادة القانون مستوى عاليا من الاهتمام بتخطيط وتنفيذ المرحلة الثانية من أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة. ويستند هذا العمل إلى نتائج المرحلة الأولى من أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة، التي نُشرت صيف هذا العام. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعرب نائب رئيس الوزراء كوشي عن ارتياحه لبرنامج العمل. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي الاتصال بالمجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية بشأن أنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة.

وزادت بعثة الاتحاد الأوروبي وجودها في شمال كوسوفو، حيث أسهمت في إنشاء دار للاتحاد الأوروبي. وفي أيلول/سبتمبر، أُنجزت، تحت إشراف بعثة الاتحاد الأوروبي، قائمة جرد للملفات المتعلقة بـ ٠٠٠ ٣ قضية محاكمة في القضاء في متروفيتش/متروفيتشا، وبدأ العمل بشأن ٠٠٠ ٣ ملف من ملفات الادعاء العام. بيد أنه لم يكن في الإمكان بعد إقامة نظام قضائي يعمل بكامل طاقته في الشمال.

وقد قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إنشاء فريق استعراض لحقوق الإنسان، يكون تابعا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، كي يتولى استعراض الشكاوى المقدمة من أي شخص يدعي أنه ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان من جانب البعثة أثناء اضطلاعها بولايتها التنفيذية. ويجري في الوقت الحالي تعيين أعضاء الفريق.

وتواصل الحوار مع بلغراد بشأن قضايا الشرطة والعدل والجمارك، وأُبرم ترتيب تقني لتبادل المعلومات الشرطية مع وزارة الشؤون الداخلية الصربية. وقد آتى تبادل المعلومات أكله في مجال الكشف عن الجرائم ومنعها.

الشرطة

بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تحقيقات في القضايا ذات الأولوية، بما فيها المنطوية على تهريب الوقود وغسل الأموال. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، حصلت البعثة على سبيل للوصول إلى عدد من قواعد بيانات شرطة كوسوفو وغيرها، بما فيها قواعد بيانات سجلات الجرائم والمركبات، وسجل الأعمال التجارية والسجل المدني. وفي تموز/يوليه، ألقت البعثة القبض على مشتبه فيهم في قضية تنطوي على تخويف لها صلة بجريمة منظمة؛ وفي أيلول/سبتمبر، ألقت القبض على مشتبه فيهم في قضية لها صلة بجرائم الحرب.

وقدمت البعثة المساعدة لشرطة كوسوفو في الأعمال التحضيرية لنقل المسؤولية الأمنية عن معلم غازيمستان وغيره من المواقع الثقافية من القوة الأمنية الدولية في كوسوفو إلى شرطة كوسوفو.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو مراقبة إعادة إدماج عناصر وضباط شرطة صرب كوسوفو الـ ٣١٨، عقب عودتهم إلى العمل في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بعد أن كانوا قد أُوقفوا عن الخدمة مؤقتا في عام ٢٠٠٨. وسارت العملية، على ما يبدو، سيرا سلسا. وأُعيد من جديد استيفاء معظم هؤلاء الضباط والعناصر شروط الأهلية الآن، وشغلوا وظائفهم السابقة.

وقيّمت بعثة الاتحاد الأوروبي مراكز تسجيل الأحوال المدنية في كل أرجاء كوسوفو وقدمت توصيات بتحسين أدائها. وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي وجهات فاعلة دولية أخرى بالعمل على إعداد قانون نموذجي للأحوال المدنية يستوفي الشروط المحلية وشروط الاتحاد الأوروبي، على حد سواء، وواصلت البعثة دعم وزارة الشؤون الداخلية في وضع خطط لإنشاء وكالة تسجيل الأحوال المدنية تتولى تخزين البيانات وإصدار الوثائق.

وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو العمل معا في مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

القضاء

قام قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومدعوها وموظفوها القانونيون وصاغة القوانين بتوفير أنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة لزملائهم في سلطات العدل في كوسوفو. وقام قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي ومدعوها بالعمل بشأن عدد من القضايا التي أُحيلت إليها من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وكذلك بشأن عدد من القضايا الجديدة، بما في ذلك في الأفرقة المختلطة مع قضاة كوسوفو ومدعيها. وشملت هذه القضايا قضايا الفساد، والجريمة المنظمة، وجرائم الحرب، والإرهاب، والجرائم العرقية، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والقتل العمد.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العمل لإعادة إنشاء نظام القضاء في الشمال كي يتسنى التعامل مع القضايا العاجلة في محكمة مقاطعة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا. وكخطوة أولى، بدأ فريق من إداريين محليين، تحت إشراف بعثة الاتحاد الأوروبي، في تموز/يوليه، بإنشاء قائمة جرد للملفات المودعة في دار القضاء في شمال ميتروفيتشي/ميتروفيتشا، وبتسجيل وتصنيف أكثر من ٠٠٠ ٣ قضية في أواخر أيلول/سبتمبر (٩٨٧ ١ قضية جنائية و ٠٦٥ ١ قضية مدنية). ويجري تصنيف ما مجموعه ٠٠٠ ٣ ملف ادعاء. وأُحيلت بعض الملفات الجنائية العاجلة (مثل القضايا التي قُدم بشأنها طعن واستئناف إلى المحكمة العليا، وفيها اتُخذ قرار جاهز للتنفيذ لكن لم يصدر كتابيا) إلى نظام القضاء في كوسوفو. وكخطوة ثانية، يتعين أن ينظر قضاة ومدعو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في عدد كانوا قد حددوه من أكثر القضايا الجنائية إلحاحا في أفرقة مختلطة مع قضاة ومدعين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. ويظل إحراز تقدم بشأن عودة ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو أمرا حاسم الأهمية لعودة أعمال المحكمة إلى طبيعتها المعتادة. وفي الوقت الحالي، لا يُنظر في بعض أكثر هذه القضايا إلحاحا إلا قضاة ومدعو بعثة الاتحاد الأوروبي الذين يُندبون لمكتب مقاطعة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا.

وترأس قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في المحاكم العليا ومحاكم المقاطعات وفي الأقاليم عددا من المحاكمات في أفرقة مختلطة. وتشمل القضايا الحض على الكراهية القومية أو العرقية، وجرائم الحرب، والقتل العمد، والفساد. فعلى سبيل المثال، خلص فريق مختلط من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي وقضاة كوسوفو، في أيلول/سبتمبر، إلى أن عضوين سابقين من أعضاء شرطة كوسوفو قد ثبتت إدانتهما بالقتل العمد في تفجير، في عام ٢٠٠٧، في مقهى في بريشتينا ذهب ضحيته شخصان وأُصيب من جرائه عدد آخر من الأشخاص، وحكم الفريق على كل منهما بالسجن لمدة ٢٥ عاما.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، صدر حكم بشأن قضية جرائم حرب حظيت باهتمام كبير، كان فيها أحد المتهمين، وهو رستم ''ريمي'' مصطفى، قائدا سابقا في جيش تحرير كوسوفو، وهو الآن عضو في جمعية كوسوفو، وقد حكم الفريق على المتهمين بالسجن ما بين ثلاثة وستة أعوام لمعاملة لاإنسانية لسجناء في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

ونظر قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي، العاملون في مجال القضاء المدني في محاكم المقاطعات والبلديات في كوسوفو، في عدد من قضايا الممتلكات المدنية، التي كان لكل منها بُعد عرقي. وواصل مفوضو بعثة الاتحاد الأوروبي لمطالبات الممتلكات وقضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة العليا، الذين يرأسون الفريق المعني بالطعون ذات الصلة بوكالة الممتلكات في كوسوفو، الاضطلاع بواجباتهم وفقا لولايتهم.

وراجع مستشارو بعثة الاتحاد الأوروبي القانونيون عددا من مشاريع القوانين وقدموا توصيات بشأن كيفية إمكان تحسينها، بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح القضاء (بشأن المحاكم ومكتب المدعي العام ومجلس قضاء كوسوفو ومجلس المدعين العامين في كوسوفو). وكذلك أسهم خبراء بعثة الاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، في العمل المتعلق بإعداد مشروع قانون للإرهاب ومشاريع قوانين بشأن مكافحة العنف المترلي، ومؤسسة أمين المظالم، وتنفيذ الجزاءات العقابية، والالتزامات، وبشأن مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية.

وكذلك ما انفكت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تقوم بمراجعة مشروع قانون كوسوفو للخدمة المدنية؛ وشاركت البعثة في مراجعة التعديلات المراد إدخالها على مشروع قانون قضاء الأحداث. وأسهمت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا في إعداد مشروع قانون جديد بشأن منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب حظي بقبول الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وساعدت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في تعزيز القدرة التنفيذية لمجلس قضاء كوسوفو وأذكت الوعي بالدور المؤسسي للمجلس بوصفه حارسا لاستقلال القضاء وفعاليته. ويتألف المجلس من خمسة أعضاء، منهم اثنان من بعثة الاتحاد الأوروبي. ومجلس قضاء كوسوفو مسؤول عن تعيين القضاة والمدعين العامين، وعن اتخاذ التدابير التأديبية. كما أن هناك قضايا تأديبية متراكمة تشمل أعضاء في قضاء كوسوفو يحتاج إلى النظر فيها.

ولما كان قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي قد قدموا توصية بأن يُنطق بالقرارات الصادرة في قضايا الاستئناف والطعن المرفوعة أمام المحكمة العليا في جلسة محكمة علنية في ختام جلسات الاستماع، فإن هذه الممارسة قد اعتُمدت في أيلول/سبتمبر، واستمر العمل بها في جميع القضايا منذئذ.

وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، أجرى المكتب المعني بالمفقودين تحقيقات الأدلة الجنائية، الذي تشترك بعثة الاتحاد الأوروبي في قيادته مع أحد مسؤولي كوسوفو، ٢٩ عملية تشريح لجثث ضحايا جرائم حرب، و ٦٥ عملية تشريح جديدة، وتحقيقات في أماكن عمليات القتل، وفحوصات سريرية في إطار تحقيقات الأدلة الجنائية، وتقييمات ميدانية؛ وسلّم رفات ٢١ جثة إلى أسرهم. وعقد المكتب عددا من الاجتماعات مع رابطات الأسر ومع الأسر. ويعمل خبير في تحقيقات الأدلة الجنائية تابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومسؤول عن الاتصال مع بلغراد، في المكتب المعني بالمفقودين وتحقيقات الأدلة الجنائية.

وواصل قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي رصد أعمال الفريق المعني بالإفراج المشروط، ويحضرون بانتظام جلسات الاستماع التي يعقدها الفريق المذكور. ذلك أنهم يرصدون في كل شهر نحو ٥٠ حالة. ووفرت وحدة الإصلاحيات ببعثة الاتحاد الأوروبي أنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة لدائرة إصلاحيات كوسوفو في عدة مجالات من عملها، ووفرت أيضا خدمات مرافقة السجناء.

الجمارك

قام موظفو الجمارك ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بتوفير أنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة لدائرة جمارك كوسوفو على الحدود وعند المعابر الحدودية ما عدا شمال ميتروفيتشي/ميتروفيتشا وفي مطار بريشتينا. وواصلت البعثة تطبيق ممارسة استنساخ الفواتير التجارية وختم الوثائق في بوابتي الجمارك ١ و ٣١ في شمال كوسوفو، وبدأت استنساخ الوثائق ذات الصلة بالبضائع الداخلة بالقطار إلى شمال كوسوفو. وتُتاح الوثائق المستنسخة لدائرة جمارك كوسوفو وإدارة الجمارك الصربية، اللتين قالتا إن هذا التعاون مكّنهما من الكشف عن عدد من الأفعال الإجرامية. وأسفر إسداء بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة لنظرائها في جمارك كوسوفو عن عدد من المضبوطات في كل أرجاء كوسوفو.

وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بإعادة إنشاء الهياكل الأساسية الجمركية في البوابتين ١ و ٣١. واشتمل ذلك على إنشاء كوتين للمراقبة وكاميرات مراقبة تعمل بدائرة تلفزيونية مغلقة. وأُبقيت كل من سلطات بريشتينا وبلغراد على علم بمجريات الأمور أثناء العملية بكاملها. على أن استعادة كامل السيطرة الجمركية في شمال كوسوفو يبقى رهن اتفاق بين أصحاب المصلحة بشأن جباية الرسوم الجمركية وتوزيع إيراداتها.

وقد شارك موظفو جمارك بعثة الاتحاد الأوروبي مشاركة وثيقة في استعراض واقتراح تعديلات على قانون جمارك ومكوس كوسوفو. ولاحظت البعثة وجود فوارق كبيرة بين الصيغة باللغة الألبانية والصيغتين باللغة الإنكليزية والصربية. وينبغي إنجاز هذا العمل بحلول أواخر عام ٢٠٠٩.

ويقوم موظفو جمارك بعثة الاتحاد الأوروبي برصد إنشاء وزارة المالية والاقتصاد للمجلس المعني بالاستعراض المستقل، الذي يتلقى الطعون والاستئنافات المقامة ضد قرارات إدارة الجمارك والضرائب. وقد بلغ الكم التراكمي لدعاوى الطعن والاستئناف التي لم يُبت فيها بعد نحو ١ ٠٠٠ دعوى طعن واستئناف.

ووفق عليه من قبل إيف **دي كيرمابون**
رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١
ألمانيا	١
أوكرانيا	١
إيطاليا	١
باكستان	١
تركيا	١
سلوفينيا	١
غانا	١
المجموع	**٨**

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١
إسبانيا	١
أوكرانيا	١
بولندا	١
تركيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
النرويج	١
المجموع	**٩**

Map No. 4133 Rev. 38 UNITED NATIONS
January 2010

Department of Field Support
Cartographic Section